

الاستاذ

الجزء التاسع من السنة الاولى

يوم الثلاثاء ٢٧ ربيع اول سنة ١٣١٠ و ٩ باه سنة ١٦٠٩

الموافق ١٨ اكتوبر سنة ١٨٩٢

المرافعة الوطنية

❖ اعلان صورة الحكم ❖

بناءً على طاب الوطن . صناعته ابواه ابناؤه واعطاؤهم ما يلزم للمونة
وضروريات المعاش وهو من اهالي افريقية ومقيم بالنقطة المباركة ما بين
حلفاء والاسكندرية طولاً والسويس والصحراء عرضاً ومتخذ مكتب المروءة
الكائن بشارع الانسانية محلاً مختاراً - انا العفاف المحضر لدى محكمة
الحقوق قد انتقلت الى محل اقامة وكيل ابناء الوطن بجارة الكسل على
قرب من خان الفتور واعلنتهم بصورة الحكم الصادر ضدّهم من محكمة
الحقوق ونهيت عليهم بوجوب تنفيذه في مدة اربع وعشرين ساعة تمضي
من تاريخ هذا الاعلان بحيث اذا مضى الميعاد ولم ينفذوه ينفذ عليهم
بالطرق القانونية ولكي يكون ذلك في علمهم قد تركت لهم نسخة من هذا

متكلماً مع خادمهم الخمول . ورسم هذا الاعلان خمسون قرشاً

❖ عريضة مرفوعة باستئناف القضية من المدنية ❖

ارفع هذه العريضة الى مقام نصير الانسانية رئيس محكمة الحق
الاستئنافية الاهلية نائباً عن ابناء الوطن المسمى مصرا صناعتهم اللهو
واللعب والتفريج وقايل منهم صناعته الجد والاجتهاد ومسكنهم على شاطئ
بحر الخلاعة وهم متخذون مكتبي عملاً مختاراً بما هو آت - ان الوطن رفع
على موكلي دعوى امام المحكمة الابتدائية يقول فيها انهم تركوا التجارة
واهملوا الصناعة واغلاقوا المعامل واتخذوا الضحك والسخرية وشرب المسكرت
والمخدرات تجارة وصناعة حتى وصل حاله الى ما لا يسر بعد ان اعطاهم
حقوقهم وقام بما يلزم لفقيرهم وغنيهم وضعيفهم وقويهم - وفي اليوم الذي
تحدد للمرافعة جاء الخصم وترافع بما ذكر آنفاً ونحن اقمننا من الادلة ما
دحض دعوى المدعي وبناءً على براهيننا القوية طلبنا الحكم برفض
الدعوى والزام المدعي بالمصاريف لقيام حجتنا عليه وعدم تعرضه
لدفع شيء منها فانه لا يستطيع ان ينكر حالتهم الحاضرة وما هم فيه
من الحضارة والرفاهة وما احدثوه به من العمران العظيم والنظام
الغريب - وبعد المرافعة حكمت المحكمة حكماً تمهيدياً بوجوب تعيين
اهل خبرة بناءً على طلب الخصم لينظروا هل لدعواي صحة فذهب اهل
الخبرة وطاقوا البلاد وعابنوا ما فيها وقدموا تقريراً مآله ان البلاد
كانت ممتلئة بالمعامل والصناعة والتجارة والفلاحة وان موكلي اذهبوا ذلك
بتهاونهم واهمالهم واعراضهم عن اسباب العمران وميلهم الى اللهو واللعب

وكل ذلك مبين في الحكم المستأنف و تقرير اهل الخبرة . وبلا مناقشة في التقرير المذكور حكمت المحكمة بصحة دعوى المدعي وحكمت له بكافة طلباته التي قدم طلبها في دعواه - وحيث ان هذا الحكم لم يشم رائحة الصواب رفعتنا عنه استثناءً للأسباب الآتية والتي سنأتي عليها يوم المرافعة أولاً ان النزاع كان في امر واحد وهو هل ان موكلي اعطوا وطنهم حقه من علم وصناعة وزراعة وتجارة وعمارة وادارة ام لا بناء على انكر الخصم ذلك ونحن اقمنا عليه الادلة بعدم صحة دعواه وقيام ابنائه بكل ما يلزم لثله من الاوطان - فكان على المحكمة في مثل هذا المقام ان تكلف المدعي باثبات دعواه وانها تكلفنا باثبات مدعانا بعد عجز الخصم واقتضاره على مجرد دعوى بلا برهان . والاثبات في مثل هذه الدعوى يكون بالآثار او قرائن الاحوال او شهادة الشهود من المجتازين المستوطنين فان تعيين اهل الخبرة لا يكون الا في صورة ما اذا كان الامر المطلوب فضاه يخفى على القضاة واما اثبات ما نحن بصدده فلا يكون الا بما بيناه وهذا وجه الخطأ في الحكم بل ان المحكمة ارتكبت خطأ اعظم من هذا وهو ان المدعي ادخل الحكومة المحلية في مدعاه ضمناً والمحكمة اظهرت الحكم ببراءتها مع انها لم تطلب من الخصم الوجه الذي به عم دعواه في كل وطني من حاكم ومحكوم اذ انه لم يستثن في صورة الدعوى احداً . والوجه الذي بني عليه التعميم وادخالها في الدعوى ان سلطة الحكومة تنقسم الى اربعة اقسام قسم سياسي وقسم تشريعي وقسم قضائي وقسم تنفيذي فالقسم الاول يختص بمعاهدات الدول وتنظيم الادارات والضبط والربط وحفظ النظام العام ورد

الاعداء بالسلم او بالحرب والقسم الثاني يختص بوضع القوانين بما تقتضيه السلطة السياسية حفظاً للحقوق وتعليماً للحدود بما تراه موافقاً للزمان والمكان واخلاق الامة وعوائدها . والقسم الثالث يختص بفصل القضايا بين الخصوم بما دون من القسم الثاني . والقسم الرابع يختص بتنفيذ الاحكام وملاحظة حالة الابن وردع الامة عن العيث والفساد . وحكومتنا المحلية حال تأسيسها من نحو تسعين سنة رغبت في اتساع العمران وامتداد التجارة ونشر المدنية في انحاء بلادها فاضطرت لعقد معاهدات تجارية من احكامها ان تأخذ على واردات اوروبا واحداً في المائة ولسهولة العمل على اوروبا بواسطة المعامل التجارية نزلت اسعار بضاعتها الى حد النصف او الثلث من اثمان مصنوعنا ولقلة الجمرك ارسلت اليها اصنافها الكثيرة المتنوعة فمال اليها الاهالي ارضها وماتت الصنائع بكثرتها وعادة المالك الاجنبية ان تضرب على مصنوع الغير الذي يوجد مثله في بلادها ضعف ثمنه او ضعفه لتخفف لنفسها حق تمتع اهاليها بضائعتهم وتعميم الثروة في الصناع ولكن الحكومة في العهد الاول كانت مدفوعة بلسان الغير فلذا لم تتمكن من اجراء ما تخفف به مصنوع البلاد ولو كانت الحال على ما كانت عليه من ايام افندينا عباس باشا الاول الى عهد افندينا عباس باشا الثاني لتداركت هذا الضرر العظيم واجرت المعاهدة الجمركية على ما هي عليه في اوروبا وبقيت البلاد ملاي بالصنعة والصناع فبناءً على هذه الاسباب اطلب من المجلس اعلان الوطن ونائب الحكومة بالحضور لديه في الجلسة التي يحددها لسمع الوطن الحكم عليه بقبول الاستئناف شكلاً موضوعاً والزام المستأنف عليه بمصاريف اول

وثاني درجة كل هذا بوجه اصلي . ومن باب الاحتياط اذا رأت المحكمة
معللاً لصحة دعوى المدعي فلتتحكم على الحكومة بجميع طلباته ضدها

❖ صورة ❖

نحن رئيس محكمة الحقوق بمصر بناءً على عريضة الاستئناف المقدمة
من ابناء الوطن . وبناءً على المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات تأمر احد
محضري هذه المحكمة بتكليف الوطن ونائب الحكومة المحلية بالحضور في
الجلسة المدنية المزمع انعقادها يوم الثلاثاء ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣١٠ الساعة
٢ صباحاً للمرافعة في الاستئناف المرفوع ضدها من ابناء الوطن

❖ اعلان المحضر ❖

بناءً على طلب حضرة باشكاتب محكمة الحقوق والعريضة المقدمة
من المدنية انا الضرورية قد انتقلت الى محل كل من الوطن ونائب الحكومة واعلنتها
بصورة الامر الصادر من الرئيس وكلفتها بالحضور في اليوم والساعة المبينين
بامره للمرافعة في الاستئناف المقدم من وكيل ابناء الوطن . ولكي يكون ذلك
معلوماً لها تركت نسخة للوطن متكلاً مع خادمه الشرف ونسخة لنائب الحكومة
متكلاً مع تابعه الهمة ورسم هذا خمسون قرشاً

المحضر

الضرورة

❖ المرافعة ❖

لم تأت الساعة الثانية من صباح يوم الثلاثاء حتى ازدحم الناس في
ساحة المحكمة وجاؤها فرادي وجماعات ليتفرجوا على مرافعة الوطن مع ابنائه
وبينما الناس يتحدثون بما كان من المرافعة امام المحكمة الابتدائية وبما سيكون

في الاستئناف دق الجرس وخرج القضاة بلاسهم الرسمية وجلسوا على كرسي
القضاء وامر الرئيس المحضر ان يعلن بفتح الجلسة وينادي على الخصوم فقام
المحضر ونفذ امر الرئيس وقال قضية الوطن ضد ابناؤه . فنقدم الخصوم وامر
الرئيس وكيل المستشارين بالكلام فقامت المدنية وقالت انا المدنية النائية
عن ابناء الوطن فسجل الكاتب اسمها وقال لها الرئيس اشرحي دعواك .
فقلت - ان الوطن العزيز قدم دعوى ضد موكلي في المحكمة الابتدائية
يزعم فيها ان له حقوقاً عندهم يطالبهم بها وانهم سلبوه تلك الحقوق وتركوه
عرضة للدمار الى آخر دعواه التي لا اساس لها وهناك قدمت تقريراً وافياً
ضافي الذبول كله براهين على براءة ساحة موكلي مما ينسبه اليهم الوطن وما
يدعي به عليهم وطلبت رفض دعواه والزامه بالمصاريف ولما لم يجد له حجة
يقيمها على صدق دعواه طلب تعيين اهل خبرة لينظروا ما قلته ان كان موجوداً
او لا وبناء على التقرير المقدم منهم عن جهل بالحقة ثق وميل للاغراض
حكمت المحكمة ضد موكلي ولذا رفعت هذا الاستئناف بعريضتي المقدمة
للمحكمة وبيئت فيها البراهين القوية على بطلان دعواه وفساد الحكم والان
ازيد الامر ايضاحاً فأقول ان موكلي الموجودين الآن هم ابناء الذين يزعم
انهم خدموه ووفوه حقوقه والعهد غير بعيد فلو كان السابقون فعلوا شيئاً
غير الذي قدمته في تقريرى الابتدائي وموكلي اهملوا فيه لكان لا بد من
وجود اثر يستدل به على ما كان ولكن هيئة البلاد الآن احسن من هيئتها
في ايام آبائهم واجدادهم والحكومة الآن احسن منها في المدة السابقة فالحكومة
وابناء الوطن الموجودون خدموه خدمة عظيمة ووفوه حقوقه وزيادة . وما

يزعمه من افلاس موكلي بسبب الملاهي والمسكرات غير حقيقي فان البلاد لم
تزل ملأى بالوجهاء والمثريين ومن افسسوا منهم فانه هو عدد قليل دعمهم
المدنية الى الانتظام في سلك ارباب الرفاهة فانتقلوا من حالتهم المعيشية
والبيئية التي تحصل باقل متحصل الى حالة كلفتهم صرف النقود الكثيرة في
شراء المنسجات والصناعة لم تزل موجودة في البلاد مع مزاحمة البضائع
الاجنبية لها والمعارف والجامع ملأى بالعلوم والمتعلمين وبهذا يتحقق للحكومة
بطلان دعوى الوطن وخطا المحكمة الابتدائية في حكمها فاطلب الغاء الحكم
المستأنف والزام الوطن بالمصاريف الرسمية وغيرها ثم جلس
وقم نائب الحكومة وقال ان الایاء الذي اوما به الوطن العزيز
وصرح به وكيل ابنائه من مؤاخذه الحكومة المحلية بما فعلته من المعاهدات
الجمركية الدولية مجرد وهم وخيالات لا حقائق لها فان الحكومة لم تسع
ولن تسعى في امانة صناعة البلاد واعداد ثروة اهاليها بل هي تتأثر وتناقم من
ذلك اكثر من نفس الوطن واهله لتعلق مجدها وشرفها ونقدم ماليها
بتقدم الصناعة والزراعة والتجارة والمعاهدات التي ابرمتها مع الغير لم
تكن في شيء مما ياتل مصنوع البلاد حتى يضرب المثل باوروبا وترمي
الحكومة بتقصيرها او جهلها ما علمه الغير ودعوى انها كانت مدفوعة
بلسان الغير دعوى باطلة ومحض افتراء فانها لم تعاهد دولة على ادخال
الزعابيط والدفاني والقماش الغزل واللبد والمواجير والقلل والزبادي والمحارث
والقصايات والسواقي وغيرها مما هو من الصناعة الموجودة في البلاد وانما
عاهدت الدول على ادخال مثل الجوخ والاطلس والتبت والحراير المتنوعة

والشيت والرئس والبساطات والجزم والوابورات والبسكويت والاشربة الكحولية والحلوى المتنوعة وغيرها مما ليس له في البلاد مثيل ولا تعرف الاهالي كيفية صنعه ولا مواد تركيبه . ولم يكونوا متقدمين في الصناعة الى حدان يستغفوا عن الغير حتى يعترض على الحكومة هذا الاعتراض فانهم الى الان لم يعرفوا صناعة الكبريت ولا الابرة ولا عمل الخيط فلو قفل باب اوروبا وتمزق ثوب احدهم ما وجد ابرة ولا خيطاً فيضطر للمشي غريباناً او للاقتصار على اابس الاصواف التي تغط بالمبيرات والمسلة . وبهذا يتحقق المجلس ان الحكومة سمعت في تقدم البلاد ومدنيتها واصابت في كل ما فعلته واو كان في داخليتها ما يكفيها لرفعت الجمرك كما تفعل اوروبا ولكنها تساهلت مع الدول لتسهيل الاهالي الحصول على ما ليس في بلادهم وهم قاعدون في اماكنهم . على انها هي التي سمعت في فتح المعامل وحشدت فيها كثيراً من الاهالي رغم انوفهم لتعلمهم فيفيدوها ويستفيدوا وهم الذين تهافتوا على المصنوع الاجنبي واضاعوا اتعاب الحكومة واماتوا الصنعة بافراطهم في النقل الى المظاهر العالية وهم دونها بمراحل فدعوى المدنية باطلة من جميع الوجوه والوطن لم يتهم الحكومة بشيء واهل الخبرة منزهون عن الغايات التي رمتهم بها المدنية ونقيرهم مطابق للواقع ونفس الامر وبناء على هذا كله اطلب من المجلس رفض دعوى المدنية ضد الحكومة والوطن معا وبناء على المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات المصري الموافقة للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات للمحاكم المختلطة ارفع استئنافاً فرعياً ضد الاستئناف المرفوع من ابناء الوطن لالزامهم بالمعطل والضرر

والتعويض وهو تعريم كل مهمل وكسلان ومصرف مائة قرش وقرشاً ومجموع
 لمطالبين بها يبلغ ما يوزن من الرجل ليس فيهم طفل ولا نثى وقد طلبت هذا
 الطالب من المحكمة الابتدائية ورفضته ونما طلبت هذا التعويض لان الحكومة
 هي التي علمت لاهلي وفتحت لهم المدارس وعلمتهم الصنائع واستحضرت لهم
 كثيراً من اهل اوروبا لتعليمهم وصرفت في ذلك كثيراً من النقود وهم
 الذين جهلوا مقاصدها السنوية وغفلوا عن شرف الوطن وواجباته فاهملوا
 ونفاعدوا وجلسوا على القهاوي وفي الحانات للتكلم بالكلام الفارغ ونسبوا كل
 عيب فيهم الى الحكومة ظلماً وعدواناً مع رؤيتهم الجمعيات الاوروبية
 التجريبية والدينية والعلمية وهم زئفرون تحت ردم الغفلة يسمع غطيظهم في الغرب
 وملء مخمهم الأحلام الشيطانية والهواجس الخرافية ولا حجة لواحد منهم الا
 قوله بقينا في آخر زمن . القيامة قربت . ما بيدنا حيلة» وهكذا من كلام
 الجبن والجهالة واليأس فطالب من المحكمة اجابة طلبي والحكم على ابناء الوطن
 بالتعريم ومسؤوليتهم امام وطنهم في كل ما يدعيه وتبرئة الحكومة . ثم جلس
 وقام الوطن وقال ان المدنية حاولت ان تدحض دعواي بتمويهاتها
 الباطلة وقد صورت الباطل في صورة الحق كأنها عميت عن الالوف من
 ابنائى القاعدين امام البير والخمارات والمخاشش يشربون الخمر والحشيش
 على قرعة الطريق بوقاحة وجه وسماجة طبع وكانها لم تر البيوت التي اقفات
 والاطيان والاملاك التي انتفتت للملك الاوروبين بسوء تصرفهم وكانها لم
 تنظر لالوف من القضا الجنائية والمخلفات التي تنشأ عن عريضة السكرى
 وجنون الحشاشين وحمقة لافيونية وفي تقرير حضرة نائب الحكومة ما بغني

عن اعادة الكلام في هذا الموضوع . فاطلب من المحكمة تأييد الحكم لابتدائي
 لانه صادر عن صواب واحقية فان هذه الدعوى مشتملة على كثير من المواد
 التي تخفى على القضاة فتعين اهل الخبرة صادف محله والحكم بمقتضاه حكم
 عادل لا شك فيه ولا مرية - ثم ختم الرئيس الجلسة وامر باقفال باب
 المرافعة واجل الحكم الى اسبوع

تربية الابناء

اشتغل الكتاب قديماً وحديثاً بوضع الكتب والرسائل في تربية الابناء
 وتهذيبهم ونقلهم من حضيبض البهيمية الى اوج الانسانية ومدار الكمال وقد
 اختلفت عباراتهم باختلاف الافكار وتباين الاقطار وكان للشرق القدم
 الراسخة في هذا الباب فتهدب رجاله وترقوا الى اعلى مقامات الفضل بما
 اخذوه عن اساتذة التربية وكانت طريقة التعليم واحدة في جميع اقطاره ثم
 انتهى الى تعلم العلوم من طريقين طريق التلقي عن الاشياخ وسموه الطريق
 الديني وطريق الاخذ عن الاساتذة وسموه التعليم المدرسي وهذا الاسلوب
 معارض عند الاوروبين فانهم الآن محل الاختراع ومرجع الترتيب
 فالحسن ما حسنوه والقيح ما قبحوه والرواية ان لم تنته اليهم فهي باطلة والنسبة
 اذا لم تتصل بهم فهي عاطلة وهذا الذي الزمننا العدول عن البحث في طرق
 تعليم الشرقيين الى النظر في طرقهم لنجاريهم فيما هم فيه فان التمدن موقوف
 على تقليدهم والاخذ بطريقتهم والهمجية لا توجد الا في مخالفتهم والعمل بغير
 آرائهم . ولا بد لنا معاشر الشرقيين من مجاراة الامم المتمدنة للخروج من